مُحددات الأزمات المصرفية

- العوامل المحددة للأزمات المعممة في عينة واسعة من الدول النامية والمتقدمة من 1980-1994
- استخدام نموذج Multivariate Logit Model
- تندلع الأزمات عندما تكون البيئة الاقتصادية الكلية ضعيفة خاصة مع ضآلة النمو وارتفاع وتائر التضخم وارتفاع أسعار الفائدة وكذلك تدهور ميزان المدفوعات.

- وترتفع احتمال اندلاع الأزمة في الدول التي لها نظام حماية الودائع (Explicit) وكذلك في الدول ذات ضعف في فرض القوانين.
- خلال 80 و90 شهدت العديد من الدول النامية والمتقدمة العديد من الأزمات التي أربحت النظام المالي وتدفق الاقتراض للمؤسسات والأسر مما يُقلل الاستثمار والاستهلاك ويدفع المؤسسات الناجعة للإفلاس.
- الأزمات المصرفية تربك أيضاً نظام المدفوعات وتهز الثقة في النظام المالي ومؤسساته.

- تؤدي إلى خفض الادخار وخروج رأس المال .
- تؤدي إلى أفلاس البنوك حتى الناجعة منها .
- أم هذه الوضعية فإن آخذي القرار اتخذوا إجراءات متعددة امتدت من تطبيق سياسات نقدية غير متشددة إلى إنقاذ المؤسسات المثغرة باستخدام أموال عمومية .
- برامج الإنقاذ لها العديد من الجوانب السلبية:

- مكلفة جداً للميزانية.
- تسمح ببقاء المصارف المتعثرة
- توقعات بإنقاذ المصارف المتعثرة مستقبلاً وبالتالي تقليل الحوافز على تقليل المخاطر.
- السياسات النقدية غير المتشددة قد تؤدي إلى التضخم وفي حالات تثبيت العملة قد تؤدي إلى أزمة صرف.

- تفادي الأزمات المصرفية يعتبر من أهم اهتمامات آخذي القرار، وفهم مسبباتها يعتبر الخطوة الأولى نحو تطبيق سياسة فعالة.
- المناهج المستخدمة لتحليل أزمات المصرفية:
  - دراسة الحالات
  - منهج الآثارات (دراسة تسلسل الأحداث)
  - الدراسات الكمية والنمذجة.

- منهج الاشارات: استخدام طريقة التنبؤ في نقاط التحول في الدورة التجارية.
- استخدام هذا المنهج لاكتشاف متغيرات الإنذار المبكر
  - انهيار الاحتياطي
  - أسعار فائدة حقيقية عالية
  - انخفاض النمو
  - تدهور أسعار الأصول

منهج النمذجة

- دراسة مُحددات احتمال أزمة مصرفية باستخدام نموذج متعدد باستخدام بيانات سنوية:
  - عينة من الدول (اقتصاد السوق) التي تتوفر فيها بيانات 80-94
  - ادراج دول لهم تشهد أزمات (مجموعة تحكم)

- ادراج متغيرات تفسر هذا الاحتمال والمقترحة من النظرية والدراسات التطبيقية.
  - المتغيرات الماكراوية
  - المتغيرات الهيكلية
  - المتغيرات المالية

- المتغيرات الماكراوية (النمو، التضخم، أسعار الفائدة) تؤثر على احتمال اندلاع الأزمة
- تدهور حدود التبادل (لكن بشكل ضعيف)
- عجز الموازنة وتحسن سعر الصرف لم يظهر له أي أثر .
- المتغيرات الهيكلية لها أثر على الأزمة المصرفية
  - خروج مفاجئ لرؤوس الأموال

- ارتفاع نسبة القروض للقطاع الخاص
- وجود نظام ضمان الايداعات
  - من المفروض يقلل مخاطر استنفاذ الودائع
  - يزيد من سلوك المخاطر لدى المصارف
- فعالية النظام القضائي مرتبط باحتمال حدوث الأزمة

النظريـــة

- المصارف مؤسسات وساطة مالية خصومها ودائع قصيرة الأجل وأصولها قروض طويلة – قصيرة الأجل.
- قيمة الخصوم > الأصول = المصرف لقيد الملاءة المالية
- تنخفض قيمة الأصول لأن العملاء يعجزون على خدمة الدين (مخاطر الأقراض).
- مخاطر الأقراض يمكن تقليلها بعدة وسائل:

- دراسة مُعمقة لطلبات الديون
- التنويع الأقراض لمختلف الدائنين ذوي المخاطر المختلفة

- كل هذه الوسائل لا تمنع التوقف عن الدفع
- الضمانات تتغير قيمتها وبالتالي قد لا تغطي الخصوم.
- عندما تفوق خسائر القروض الاحتياطي (القانوني والذاتي) وحقوق الملكية، فإن المصرف يصبح غير ملىء.

- عندما ترتفع نسبة المصارف التي تُعاني من خسائر القروض فإن الأزمة تكون معممة.
- الصدمات التي تهز الدائنين وتؤدي إلى فقدان مواردهم تؤثر على أداء المعارف والتي لا يُمكن تفاديها من خلال التنويع والضمانات فإنها تكون مرتبطة مع الأزمة المصرفية.
- الصدمات التي تم تناولها في الأدبيات

- فقدان الإنتاج (انهيار النمو)
- تدهور حدود التبادل
- انهيار أسعار الأصول

- حتى المصارف التي ليس لديها ديون معدومة فإن الفرق ما بين العائد على الأصول وما يدفع على الخصوم قد يعرض المصرف لخسائر . (رفع أسعار الفائدة من قصيرة الأجل من طرف البنك المركزي يؤدي إلى رفع تكلفة الودائع لكن بما أن الأصول لها أسعار فائدة طويلة الأجل وثابتة لا تتأثر لهذا الارتفاع) .

- رفع أسعار الفائدة تؤدي إلى ارتفاع نسبة الديون المعدومة.
- أهداف السياسة النقدية قد تؤدي إلى رفع أسعار الفائدة قصيرة الأجل مثل مُحاربة التضخم ودعم سعر الصرف أو تحرير أسواق المال.
- مصدر آخر لاختلاف أسعار الفائدة على الأصول والخصوم عندما تستدين المصارف في الأسواق الأجنبية وتعطي قروض بالعملة المحلية. في هذه الحالة تدهور غير متوقع لسعر الصرف يهدر ربحية المصرف.

- إعطاء القروض بالعملة الأجنبية ينقل مُخاطرة الصرف للمدينيين لكن يزيد من احتمال ارتفاع الديون المعدومة .
- عندما تكون الودائع المصرفية غير مؤمنة، فإن سحب الودائع يؤدي إلى تدهور ملاءة المصرف (لأن الأصول غير سائلة) .
- سحب الودائع قد يكون توقعات ذاتية وفي غياب مشاكلٍ لدى المصرف
- سحب الودائع في مصرف واحد قد لا يشكل خطرا على المصارف الأخرى إلا إذا اعتقد الناس بأن الأزمة ستنتشر إلى المصارف الأخرى (العدوى) .

- سحب الودائع يجب ألا يحدث في حالة تأمين ضد مخاطر الملاءة للمصرف (ضمنياً أو فعلياً).
- وجود ضمان إيداعات يشجع على "المخاطر – الأخلاقية" ولكن هذه تكون محدودة في حالة رقابة مشددة على النظام المصرفي.
- في حالة التحرير المالي تزداد المخاطر خاصة في حالات وجود ضمان على الإيداعات ورقابة سيئة على المصارف.

- في حالة الأنظمة المالية الحرة والرقابة السيئة وقلة التشريعات التحوطية فإن الأزمات المصرفية تنشىء عن "نهب" المصارف نتيجة النصب والاحتمال بتمويل المشاريع الوهمية والمشبوهة.
- سحب مفاجىء لرؤوس الأموال الأجنبية يشبه Bank-Run هذه الأموال التي تتدفق نتيجة تحرير ميزان المدفوعات وارتفاع أسعار الفائدة تؤدي إلى حدوث طفرات إقراض. وعند ارتفاع أسعار الفائدة الأجنبية يحدث خروج لرأس المال، أو تنخفض الثقة في الاقتصاد فإن المستثمرون الأجانب يسحبون أموالهم وينجم عنه تدهور ملاءة النظام المصرفي.

- في حالة تثبيت سعر الصرف فإن مصاعب المصارف قد تنجم عن الهجمات المضاربة على العملة. ففي حالة توقع تخفيض العملة فإن الناس يسحبون أموالهم لتحويلها إلى عملات أجنبية.
- مصاعب المعارف قد تنجم عن مُحاربة التضخم في الدول ذات الأداء المتدهور في مجال التضخم حيث التحكم في الأسعار يؤدي إلى تجفيف منابع الدخل لبعض المصارف.

النموذج

- تم تقدير احتمال حدوث أزمة مصرفية باستخدام نموذج Logit على بيانات 65 دولة.
- في كل فترة يتم تحديد هل البلد يعاني من أزمة أم لا.
- هذا بعض متغير اصطناعي للأزمة $Y_i = (1,0)$

$$P = (i,t) = F(X_{it}, \beta)$$

- بعض المتغيرات المغيرة تتأثر بالأزمة مثال نسبة الأقراض للناتج المحلي الإجمالي وكذلك أسعار الفائدة التي قد تتحقق خلال الأزمة.

متغير الأزمة المصرفية

- مصادر تحديد وتزمين الأزمة

- Caprio and Klingebiel (1996, 2003)
- Drees and Pazarbaciglu
- Kamisky and Rim hart (1996)
- Lindgren – Garia (1996)

- كيف يُمكن اعتبار أزمة معممة أو حدودية؟
  - منهج Caprio et al (96,2003) الاعتماد على آراء الخبراء Sarvey
  - منهج Demirguc-Kunt المعايير الاحصائية

المعايير الإحصائية لتحديد الأزمة المعممة

- نسبة الديون المعدومة (الأصول) إلى إجمال الديون (الأصول) تفوق 10%
- تكلفة إنقاذ النظام المصرفي تفوق 2% من الناتج
- تأميم المصارف على نطاق واسع
- سحب الإيداعات بشكل كبير أو اتخاذ قرارات طارئة
- عند لا تحقق أحد من هذه المعايير فإن الأزمة حدودية.

اختيار المتغيرات المفسرة (محددات الأزمة)

- الصدمات الاقتصادية التي تضر بالمصارف
  - معدل النمو
  - معدل التضخم (ارتفاع أسعار الفائدة الأسمية، سوء الإدارة الاقتصادية)
  - حدود التبادل

- سعر الفائدة الحقيقي قصير الأجل (مؤشر التحرير المالي أيضاً بالإضافة إلى نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص)
- نسبة القروض للناتج (طفرات الأقراض)
- معدل تحسن تدهور سعر الصرف (مخاطرة سوق الصرف)
- M2/Res لقياس تدفق رأس المال.

- نسبة الموازنة للناتج: الاحتياجات التمويلية الحكومية. والتي تؤجل إصلاح القطاع المصرفي وتزيد من تفاقم الأزمات.
- مصاعب المعارف قد لا تتفاقم في نظام مالي سائل الاحتياطي والنقد

أصول المصارف

- متغير اصطناعي لوجود ضمان الودائع: (أثره غير معروف)

- تقليص استنفاذ الودائع
- زيادة مخاطر Moral-Hazard

- انتشار الفساد وضعف النظام القضائي في تطبيق القوانين والتي تعكس الإدارة التحوطية الفعالة.